

مذكرة توجيهية

حول إعداد الميزانية المراعية للمساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال

الإطار العام:

إن إدراج مقارنة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ومختلف فئات المجتمع ضمن ميزانيات الوزارات نابع أساسا عن انخراط ودعم الدولة التونسية لهذا التوجه الذي تجسد في عدة مناسبات (الدستور، إمضاء اتفاقيات، قوانين...)، وستمثل منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف نقطة الانطلاق الفعلية لتجسيده بقيادة وحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارات.

وقد تم تكريس ذلك بصفة صريحة ضمن الفصل عدد 18 من القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 بتاريخ 13 فيفري 2019 الذي نص على ما يلي "يعمل رئيس البرنامج على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز...".

هذا إضافة إلى منشور السيد رئيس الحكومة عدد 9 بتاريخ 29 مارس 2019 المتعلق بإعداد ميزانية الدولة لسنة 2020 الذي دعى إلى ضرورة انخراط كل الوزارات في هذا التمشي والعمل على تجسيمة.

الهدف العام:

تهدف هذه المذكرة أساسا إلى وضع إطار مرجعي وموحد لكل الوزارات يتم الاستئناس به لإعداد ميزانيات البرامج على أساس أهداف ومؤشرات مراعية للمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين وبصفة عامة بين مختلف فئات المجتمع دون تمييز.

تعريف أهم المفاهيم:

الميزانية المراعية للمساواة بين الجنسين ومختلف الفئات الاجتماعية (BSEEC): هي أداة تمكن من توظيف واستعمال إتمادات الميزانية بهدف ضمان المساواة بين الجنسين ومختلف فئات المجتمع لغاية تحقيق التنمية المندمجة.

الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي (BSG): هي طريقة للتثبت إلى أي مدى يتم تحويل النفقات العمومية نحو تحقيق هدف المساواة بين الجنسين أو مدى الاقتراب منه.

وهي ليست ميزانيات خاصة بالنساء، بل هي إدماج لمبدأ المساواة بين الجنسين في الميزانيات التي تهدف لتحقيق التنمية لكلا الجنسين.¹

أهم مكونات اعتماد الميزانية المراعية للمساواة بين الجنسين على مستوى وثائق الأداء:

إن إعداد ميزانية مراعية للمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين يقتضي الأخذ بعين الاعتبار المكونات التالية:

- إدراج هذا التوجه المتعلق بتحقيق المساواة بين النساء والرجال ضمن التوجهات الإستراتيجية للمهمة المعنية مع تحديد الأولويات.
- تحديد وضبط أهداف مرتبطة بتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال.
- تحديد مؤشرات قيس أداء مراعية للمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين من شأنها المساعدة على قياس درجة التقليص من الفوارق بين الجنسين.

¹معجم مساواة النوع الاجتماعي – هيئة الأمم المتحدة للمرأة- ONU Femmes

- ضبط الأنشطة والمشاريع والتدخلات التي من شأنها المساعدة على تقليص الفوارق بين الجنسين.

مراحل إعداد أطرأداء مراعية للمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين:

إن إدراج مقارنة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في أطر أداء الوزارات تقتضي اعتماد التمشي التالي:

✓ الاطلاع واستغلال كل الوثائق والنصوص القانونية في علاقة بهذا التوجه والمتمثلة أساسا في:

- مختلف المعاهدات الدولية المصادق عليها من طرف تونس ونذكر منها :

- اتفاقية القضاء على مختلف أشكال العنف المسلط على النساء (سيداو CEDAW).

- أهداف التنمية المستدامة (ODD).

- الإطار القانوني و المرجعي الوطني المكرس لهذا التوجه على غرار:

- دستور الجمهورية لسنة 2014 (الفصل عدد 46)

- القوانين الأساسية المتعلقة بمناهضة التعذيب والتمييز تجاه المرأة(القانون الأساسي لسنة 2017

عدد 58 بتاريخ 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة)

- خطة العمل الوطنية لإدماج و مأسسة النوع الاجتماعي والخطط القطاعية في المجال.

- كل البرامج والمشاريع الوطنية التي تستهدف المرأة والفتاة.

← استغلال هذه الوثائق من شأنه إعطاء فكرة عامة عن التوجهات والأولويات الوطنية

والقطاعية في هذا المجال.

✓ الاطلاع على الإستراتيجية القطاعية والتثبت من وجود أهداف إستراتيجية تطمح إلى إلغاء فوارق

مسجلة بين النساء والرجال على مستوى القطاع أو لحل إشكاليات مرتبطة بوجود هذه الفوارق.

في ما يلي بعض الأسئلة المطروحة و التي تساعد على التشخيص:

- ماهي وضعية المرأة في إطار القطاع المعني؟
- هل توجد ضمن الإستراتيجية القطاعية أهداف تطمح إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل؟
- هل أن المرأة والفتاة تستعمل المرفق العمومي (التعليم، الصحة..) بنفس الطريقة التي يستعملها الرجل؟
- هل أن إشكاليات القطاع تؤثر بنفس الطريقة على النساء والرجال في آن واحد؟

- ✓ الاطلاع على كل الإحصائيات الخاصة بالقطاع وتوزيعها حسب الجنس ويمكن في هذا الإطار الاعتماد على تقرير المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2015 أو أي تقرير آخر معد من طرف هيكل مختص في الغرض (قاعدة بيانات البنك الدولي أو منظمة التعاون والتنمية الدولية).
- ✓ القيام بتشخيص نقاط الفوارق المسجلة بين النساء والرجال على مستوى القطاع .
- ✓ تحديد المجال أو المجالات الذي لوحظ فيها وجود فوارق هامة بين النساء والرجال أو التي سجلت فيها وضعيات مهمشة سواء بالنسبة للنساء أو للرجال (مثال : النساء العاملات في المجال الفلاحي-
- ✓ العمل على تحليل أسباب ودوافع وجود هذه الفوارق أو الوضعيات المهمشة (إمكانية اعتماد تقنية شجرة الإشكاليات التي تمكن من تحديد الأسباب المباشرة والغير مباشرة والهيكلية) ويستحسن أن يتم ذلك استنادا إلى دراسات أو تحقيق معمق في الأسباب وليس على أساس استنتاجات بما يمكن من استهداف الأنشطة الأنسب لتفادي هذه الإشكاليات ووضع حد للفوارق المسجلة.

- ماهي الدواعي المباشرة وغير المباشرة لوجود الإشكالية المحددة؟
- ماهي الأسباب الهيكلية لوجود الإشكالية المعترضة؟
- ماهي التأثيرات المباشرة التي يمكن أن تترتب عن هذه الإشكالية على القطاع بصفة خاصة وعلى المجموعة بصفة عامة؟
- ماهي التأثيرات المتعلقة بالمدى المتوسط والبعيد لهذه الإشكالية؟
- هل أن هذه الإشكالية مرتبطة بمجال تدخل الوزارة فحسب أو بوزارات أخرى؟

- ✓ إدراج هذا التوجه ضمن التوجهات الإستراتيجية للوزارة والعمل على تنزيلها على مستوى إستراتيجية البرامج أو البرنامج المعني.
- ✓ تحديد أهداف واقعية من شأنها تحقيق تغيير ملموس على هذه الوضعيات ومؤشرات قياس أداء تمكن من قياس مدى تحقق هذه الأهداف (الأهداف والمؤشرات تستجيب لنفس لشروط والخصوصيات المعتمدة في تحديدها في إطار منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف).
- ✓ ضبط جملة من الأنشطة والمشاريع الكفيلة بالنهوض بهذه الوضعيات وتحديد انعكاسها المالي إن أمكن (ويمكن أن يتم ذلك في إطار اعتماد تقنية شجرة الحلول وذلك بالنسبة لمختلف الدواعي والأسباب التي تم تحديدها على مستوى شجرة الإشكاليات).

- ماهي نقاط ضعف أو قوة القطاع في ما يتعلق بالنساء أو الرجال (تحليل حسب مختلف المتدخلين)؟
- ماهي انتظارات المنتفعين (النساء أو الرجال/ البنات أو الأولاد) من السياسة العمومية؟
- ماهو النشاط الأفضل لبلوغ الهدف المنشود؟
- ماهي التأثيرات المباشرة لهذا النشاط على الإشكالية المحددة؟
- هل هذا النشاط من شأنه المساهمة في إحداث تمييز غير مباشر بين الجنسين؟

✓ اعتماد نفس التمشي المتعلق بالتنزيل العملياتي لأداء البرامج على هذه الأهداف والمؤشرات على مستوى البرامج الفرعية والوحدات العملية.

مثال: وزارة التعليم العالي

برنامج التعليم العالي